الثقة، والمساومة الضريبية، والتوظيف التكنولوجي والصناعي

«التحديات والآثار الاقتصادية لفيروس الكورونا وحزمة السياسات اللازمة للتعامل معها»

خالد عثمان الفيل (*)

تاريخ النشر : 2020/4/1

مقدمة

حتى آخر لحظات كتابة هذه الورقة كانت عدد الإصابات المسجلة بفيروس كورونا تتجاوز ال ٨٠٠ ألف إصابة حول العالم مع قرابة ال ٤٠ ألف حالة وفاة، لكن الأمر الجدير بالذكر هنا هو أن آثار الأزمة الصحية لانتشار فيروس الكورونا لا تقتصر فقط على القطاع الصحي، مع أنه الأهم حالياً، لكنها أيضاً تمتد لتؤثر على القطاع الاقتصادي بصورة كبيرة. على سبيل المثال، فقد تنبأت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بأن معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا سيهبط من ٣,٢٪ إلى ١,٨٪ هذا العام، وأن قطاع الصادرات النفطية في أفريقيا قد يخسر قرابة ال ١٠١ مليار دولار، كما أن القطاعات الأخرى مثل السياحة والخدمات ستتضرر أيضاً1. أما في العالم العربي، فبحسب دراسات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، فإن خسارة العالم العربي من الناتج الإجمالي المحلي تبلغ ٤٢ مليار دولار، وأن ١,٧ مليون وظيفة مهددة بالاختفاء خلال هذا العام، وأن ٨,٣ مليون مواطن عربي ممن يعتبرون من أبناء الطبقة الوسطى معرضون للانضمام للطبقة الفقيرة خلال هذا العام2، كل ذلك من الآثار الاقتصادية المُحتملة للأزمة الصحية لفيروس الكورونا.

هذه الورقة تناقش آثار هذا الوباء على الاقتصاد مع التركيز على السياق السوداني في طرح الحلول. يقوم الفصل الأول من هذه الورقة بشرح كيفية تأثير هذه الأزمة الصحية على النظام الاقتصادي وقيمة التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة، أما الفصل الثاني فيناقش التداعيات المحتملة على مستوى الاقتصاد العالمي والسوداني بشقيه الكليّ والجزئي. في الفصل الثالث، تستعرض الورقة حزمة السياسات التي اتبعتها الدول الكبرى في العالم ويناقش ما إذا كانت هذه الحزمة قابلة للتطبيق في السودان. أخيراً، تختتم الورقة في فصلها الرابع بمناقشة حزمة السياسات والممارسات التي يمكن تطبيقها في السودان والكفيلة بتخفيف الأثر الاقتصادي للأزمة.

* باحث غير مقيم بمركز تأسيس للدراسات والنشر، متخصص في دراسات التنميّة والاقتصاد السياسيّ

1 UNECA, ECA estimates billions worth of losses in Africa due to COVID-19 impact, Published on 14 March 2020, access on: https://www.uneca.org/stories/eca-estimates-billions-worth-losses-africa-due-covid-19-impact

2 الاسكوا، الاستجابة الإقليمية العاجلة للتخفيف من تداعيات وباء كورونا العالمي، نشر بتاريخ 25 مارس 2020.

١ التحديات الاقتصادية التي تفرضها أزمة الكورونا

١,١ كيف تؤثر أزمة الكورونا على الاقتصاد؟

من المهم أولاً أن نفهم جيداً أن جوهر الخطورة الاقتصادية التي يشكلها فيروس الكورونا Covid-١٩ تكمن في قدرته عل «شل الاقتصاد كلياً» عبر تأثيره على حركة الإنتاج والمال، وذلك أن الاقتصاد الرأسمالي الذي نعيش فيه يعتمد بصورة رئيسية على هذه الحركة، سواءً كانت في جانب العرض Sup-ply أو في جانب الطلب Demand، في تكوين وخلق القيمة الاقتصادية، وهذه الحركة نفسها هي التي تجعل تداول المال وحركته ممكنة في المجتمع. على سبيل المثال، فبسبب فيروس الكورونا أجبر العاملين بشركة «عباس محمد عباس» (اسم لا يمت للواقع بصلة) المتخصصة في تأجير وبيع الجرارات الزراعية وتصدير المنتجات الزراعية على البقاء في بيوتهم وعدم الذهاب للعمل بسبب توجيهات الدولة في البقاء في البيوت (وبالتالي توقف الإنتاج في الشركة لأن فكرة العمل من البيت لا تصلح للتطبيق في غالب أعمال القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراع والصناعي التي تحتاج وجود البشر لإدارة الإنتاج جسدياً) وبسبب أن الدول الأخرى طبقت حظر الطيران وبالتالي فليس في مقدور الشركة القيام بأي عمليات تصدير، ما الذي ترتب على ذلك؟ أن المخرجات والخدمات التي تقدمها شركة «عباس محمد عباس» ستقل أو قد تتوقف تماماً. أضف إلى ذلك فإن المزارعين الذين يعتمدون على هذه الجرارات في حصاد المحاصيل ويعتمدون على شركة «عباس محمد عباس» في حصاد وتسويق وتصدير منتجاتهم لن يستطيعوا لا حصاد المزيد من المحاصيل ولا تسويق وتصدير المحاصيل التي حصدوها قبل الأزمة، وبذلك يكون جانب العرض قد تأثر بصورة كبيرة في مختلف درجاته.

أما من ناحية الطلب، فإن المواطنين الذين يستهلكون بعض المحاصيل التي كان ينتجها المزارعين محلياً أو التي تقوم شركة عباس بتصديرها عالمياً، قد أصبحت حركتهم محدودة جداً بسبب توجهات الحكومة بالبقاء في البيوت وحظر التجول وهذا ما سيؤثر بصورة مباشرة على استهلاكهم في النشاطات الاجتماعية مثل الذهاب للمطاعم أو المقاهي أو الأندية الرياضية والرحلات السياحية، كما أنهم وبسبب ترك بعضهم للعمل (بسبب توقف الشركات عن الإنتاج كما رأينا في نموذج شركة عباس) أو البقاء في البيوت أصبح لديهم نقص في الدخول والمدخرات المالية وبالتالي حتى إذا قاموا بشراء المنتجات الزراعية سيقتصرون على الأنواع الضرورية منها للطبخ (مثل بعض الخضروات) وسيتركون كل ما يعتبر رفاهية من الفاكهة والمكسرات وغيرها.

هذا مثال بسيط جداً يشرح كيف يمكن أن يقوم فيروس الكورونا بشل الاقتصاد عن طريق إيقاف الحركة الإنتاجية والتجارية في البلد في جانبي العرض والطلب. من المهم أيضاً أن نلاحظ أن هنالك ارتباط وثيق بين كل جانب، فكلما زاد تأثير الأزمة على جانب، انعكس ذلك مباشرة على الجانب الآخر، وهكذا دواليك حتى يصل الاقتصاد لمراحل حرجة من الأزمة أو الانهيار.

هنالك عامل مهم جداً في تعميق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على جانبي العرض والطلب ألا وهي «عدم وضوح الرؤية» حول مستقبل انتشار الفيروس، وحول الفترة التي يمكن أن تمتد لاحتواء هذا الفيروس وتطوير علاج صحي له، وكيفية تأثير هذا الفيروس على سوق العمل والاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي، كل هذه القضايا لا توجد أي إجابات واضحة عليها، بالعكس توجد تكهنات بأن الوضع قد يسوء أكثر. لذلك فإن الأفراد والأسر سيقللون جداً من انفاقهم اليومي لأنهم يخافون من اختفاء مدخراتهم ودخلهم إذا واصلوا الإنفاق بذات الوتيرة السابقة، كما أن الشركات لن تجرؤ على الدخول في استثمارات جديدة وستوقف كل مبادراتها في الفترة القادمة. وفي الحقيقة يرى بعض المتخصصين مثل الدكتور كريستيان ويلر Christian Weller، بروفيسور السياسات العامة بجامعة ماساتشوستس بوسطن، بأن كبرى الشركات الأمريكية لم تحجم عن الاستثمار بسبب شح المال، على الأقل حتى الآن، وذلك لأن الشركات الأمريكية الكبرى بنهاية عام ٢٠١٩ كانت تمتلك أكثر من ٤,٧ ترليون دولار كمبالغ نقدية جاهزة في يديها، وهو مال كافي جداً للاستثمار حتى الآن. لكن السبب الرئيسي لإحجام هذه الشركات عن الاستثمار هو عدم وضوح الرؤية في المشهد الاقتصادي ككل، وإذا كانت «عدم وضوح الرؤية» هو أحد الأسباب الرئيسية لإحجام الشركات الأمريكية من الاستثمار فإن مجهود الخزانة الفيدرالية الأمريكية في خفض أسعار

الفائدة لن تغير كثيراً من هذا الواقع بحسب كريستيان1.

أيضاً، هنالك بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر بصورة خاصة على جانب واحد من جوانب العرض والطلب. فكل القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains (التي تقوم في الأساس على مبدأ التخصصية حيث تركز كل دولة في إنتاج قطعة أو خدمة معينة من سلسلة الإنتاج الموزعة عالمياً) سيصعب عليها الحصول على مدخلات إنتاجها الأولية أو الوسيطة بسبب إغلاق الحدود وحظر الحركة البرية والجوية في أغلب الدول. على سبيل المثال، فإن الصين تعتبر أهم مصدر لمدخلات الإنتاج الوسيطة لكل دول العالم، بالذات في قطاع الإلكترونيات والموبايلات والأدوات الكهربائية والمعدات، وبالتالي فإن حظر السفر للصين قد أحدث خسائر جمة للشركات التي تعتمد على الصين في مدخلات إنتاجها حول كل العالم ورفع تكلفة الإنتاج أو أدي إلى توقفه تماماً في بعض الحالات2. الرسم التوضيحي أدناه يشرح العلاقة المتشابكة بين أزمة الكورونا على جانبي العرض والطلب وتأثير كل ذلك على سوق العمل والشركات والقطاع المصرفي3:

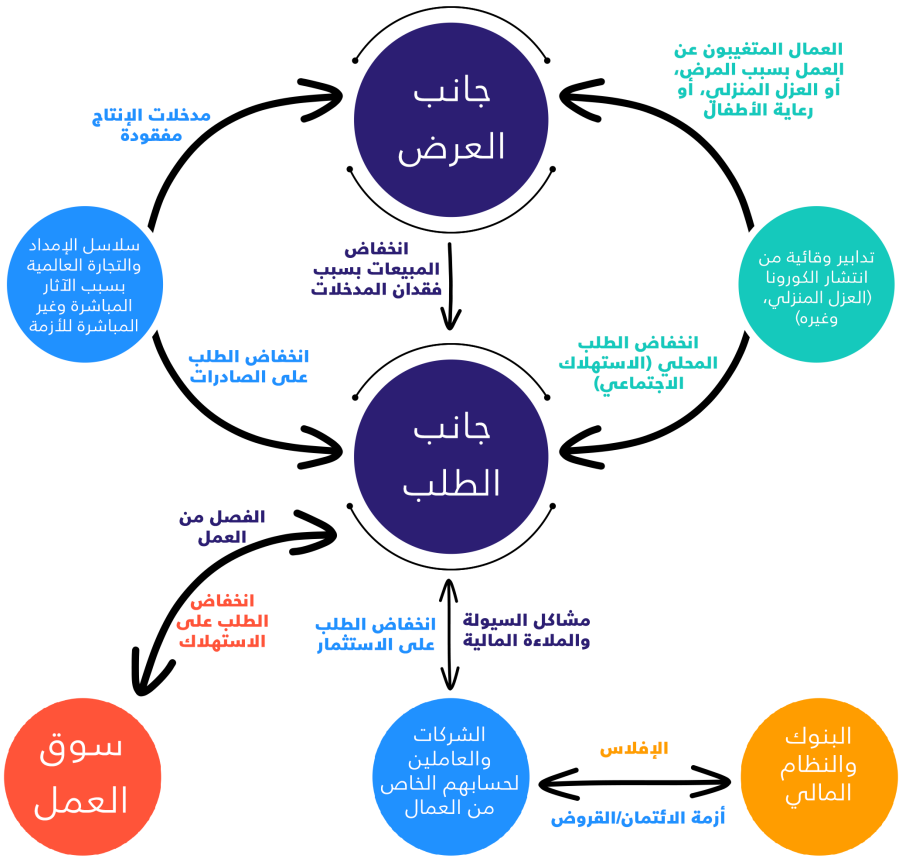

١,٢ التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لأزمة الكورونا

بعد أن علمنا كيف تؤثر أزمة الكورونا على الاقتصاد عبر طريق خلق صدمات في جانبي العرض والطلب قد تصل إلى شلّ الاقتصاد كلياً، نود أن نعرف حجم التكلفة الاقتصادية المباشرة التي يمكن أن تُحدثها أزمة الكورونا، ولا يوجد حتى الآن تقديرات دقيقة لحجم الضرر في الاقتصاد المباشر الذي يمكن أن تتسبب به أزمة الكورونا، لكن توجد بعض التصريحات يمكنها أن تُقرّب الصورة للقارئ الكريم. على سبيل المثال يقول الاقتصادي الإسباني جوردي غالي Jordi Galí، مدير مركز البحوث في الاقتصاد الدولي بجامعة بومبيو فابرا، بأن أزمة الكورونا إذا استمرت لشهر أو شهرين يمكن أن تؤدي إلى خسارة تراكمية في الإنتاج مماثلة أو أكبر من تلك التي سببتها الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. علماً بأن الأزمة المالية في ٢٠٠٨ كان مجموع خسائرها في أمريكا

1 Christian Weller, What We Know About the Economic Impact Of The Coronavirus And How That Should Guide Policy, Forbes, Published on 19 March 2020, access on: https://www.forbes.com/sites/christianweller/2020/03/19/what-we-know-about-the-economic-impact-of-the-coronavirus-and-how-that-should-guide-policy/#51b07c20375f

2 Gita Gopinath, Limiting the Economic Fallout of the Coronavirus with Large Targeted Policies, IMFBlog, Published on 9 March 2020, access on: https://blogs.imf.org/2020/03/09/limiting-the-economic-fall-out-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies/

3 Peter Bofinger et.al, Economic implications of the COVID-19 crisis for Germany and economic policy measures, The Graduate Institute Geneva, Published on 23 March 2020, access on: https://repository.graduateinstitute.ch/record/298229

4 Jordi Galí, Helicopter money: The time is now, VOX CEPR Policy Portal, publsihed on 17 March 2020, access on: https://voxeu.org/article/helicopter-money-time-now

فقط ٢٢ ترليون دولار بحسب دراسة قام بها مكتب المحاسبة للحكومة الأمريكية1، دعك من كل خسائر العالم!

وبحسب دراسة صدرت عن معهد جنيف للدراسات العليا فإن تأثير الحجر الصحي على الاقتصاد كبير للغاية فأسبوع واحد يعمل خلاله البلد بنسبة ٥٠٪ من السعة الكلية لقوته العاملة ينتج عنها خسارة تصل إلى واحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي لذلك البلد2. لو أخذنا السودان على سبيل المثال، وطبقنا عليه هذه الإحصائية، فإننا سنجد بأن الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد السودان في حالة استمر العزل المنزلي لشهر من الآن فإننا سنجد أن مجموع الخسائر يصل إلى ٤,٧ مليار دولار (لأن مجموع الناتج المحلي للسودان يبلغ ١١٧,٥ مليار دولار بحسب إحصاءات البنك الدولي) هذا المبلغ هو أكثر من نصف المبلغ الذي أعلنت الحكومة الانتقالية أنها تحتاجه لمعالجة كل مشاكل الاقتصاد السوداني في الفترة الانتقالية ذات الثلاث سنوات. بالتأكيد هنالك افتراضات عديدة في هذا التطبيق قد تكون غير صحيحة مثل افتراض التزام كل القوى العاملة السودانية بتوجيهات العزل المنزلي (خصوصاً أن نسبة العمالة غير الرسمية كبيرة جداً في السودان)، لكن المقصود هو تقريب فكرة الخسائر الاقتصادية لأزمة الكورونا للقارئ.

يمكننا أن نضيف هنا أن أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة تأتي في مقدمتها قطاع الطيران الذي يُقدر أن يخسر قرابة ٢٩ مليار دولار وفقًا لاتحاد النقل الجوي الدولي (IATA)3. كما أن قطاع التصنيع سيتضرر جداً من هذه الأزمة وذلك أنه يعتمد على سلاسل الإمداد العالمية، كما ذكرنا سابقاً، حيث بلغ تضرر هذا القطاع في الصين في شهر فبراير ٢٠٢٠ قيمة مساوية تقريباً لنفس الضرر الذي تلقاه هذا القطاع في الأزمة المالية في ٢٠٠٨. أما قطاع الخدمات (المطاعم، السياحة، الرياضة، النقل، وغيرها) فقد تضرر في فبرير ٢٠٢٠ أكثر مما تضرر في الأزمة المالية وذلك نسبة للتدابير الاحتياطية لاحتواء الفيروس4. كما أن أسواق الأسهم والأوراق المالية في فبراير شهدت خسارة بلغت ١,٥ ترليون دولار5، أما في مارس فقد وصلت خسارة هذه الأسواق لأسوء خسارة بلغتها منذ الأزمة المالية المعروفة ب "الإثنين الأسود» في العام ١٩٨٧6.

أما عن الآثار الاقتصادية غير المباشرة لأزمة الكورونا والتي قد تطول لسنوات عديدة بعد انتهاء الأزمة الصحية، فقد ذكر البروفيسور جايسون فورمان Jason Furman، بروفيسور السياسة الاقتصادية بجامعة هارفرد، أن هنالك أربعة آثار متداخلة وطويلة الأمد للكورونا:

أ- الأثر الممتد على معدلات البطالة، وذلك أن ارتفاع معدلات البطالة الذي قد ينتج من الأزمة من الصعب أن ينخفض بعد انتهاء الأزمة مباشرة نسبة لصعوبة توفير وظائف للقوى العاملة. مثلاً، في الأزمة المالية للعام ٢٠٠٨، ارتفع معدل البطالة في أمريكا خلال أقل من سنتين ونصف من ٤,٤٪ ليصل إلى ١٠٪. لكن الاقتصاد الأمريكي احتاج إلى سبعة سنوات بعد ذلك حتى يُرجع معدل البطالة من ١٠٪ إلى ٤,٤٪ مرة أخرى. وتكرر هذا النمط في باقي الأزمات المالية السابقة وفي كل الدول الأخرى.

ب- ستؤدي الأزمة إلى إفلاس كثير من الشركات حول العالم، وسيختلف حجم هذا الإفلاس ومدى انتشاره في كل بلد بحسب الاستجابة الحكومية وطريقة إدارتها للأزمة. في بعض الحالات، ستؤدي عمليات الإفلاس هذه إلى تشتت رأس المال الإداري، والقوى العاملة، بالإضافة إلى كثير من الترتيبات المتداخلة التي كانت تنظم العمل، كل في اتجاه مختلف. ولن يكون من السهل، حتى بعد انتهاء الأزمة، إعادة هذه الثلاثة لتعمل معاً في تناغم مشترك لأن كل واحد منها قد تشتت في أودية أخرى. **وهو ما سيؤثر بصورة كبيرة على إنتاجية الاقتصاد**، لأن من المعلوم أن التناغم بين الإدارة والقوى

1 Eleazar David Melendez, Financial Crisis Cost Tops $22 Trillion, GAO Says, Huffpost, Published on 14 Feb 2013, access on: https://www.huffpost.com/entry/financial-crisis-cost-gao_n_2687553

2 Peter Bofinger et.al, Economic implications of the COVID-19 crisis for Germany and economic policy measures, The Graduate Institute Geneva, Published on 23 March 2020, access on: https://repository.graduateinstitute.ch/record/298229

3 Aljazeera, How the coronavirus outbreak is affecting the global economy, Published on 1 March 2020, access on: https://www.aljazeera.com/programmes/countingthecost/2020/02/coronavirus-outbreak-affecting-global-economy-200229125804909.html

4 Gita Gopinath, Ibid.

5 BBC, Coronavirus: Global growth 'could halve' if outbreak intensifies, Published on 2 March 2020, access on: https://www.bbc.co.uk/news/business-51700935

6 Geoffrey Mohan and Don Lee, Coronavirus brings stock market its worst day since 1987, Los Angeles Times, Published on 12 March 2020, access on: https://www.latimes.com/business/story/2020-03-12/coronavirus-stock-market-investment

العاملة والترتيبات المؤسسية هو أحد العوامل الرئيسية لنجاح أي شركة وهو عامل يحتاج وقتاً طويلاً لبنائه في كل شركة.

ج- يمكن أن **تتضرر المؤسسات المالية بصورة كبيرة** خصوصاً في غياب استجابة سياسية رشيدة للأزمة، وقتها يمكن أن تتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة مالية حادة. وذلك أن المخزون النقدي لتلك المؤسسات المالية سيتوجه لمعالجة الأزمة في صورة دعم الشركات مالياً والأفراد بالإضافة إلى تمديد أمد القروض أو إعفاءها، وقتها سيصبح توفير الخدمات المالية أكثر صعوبة وقد ينهار النظام المالي كلياً.

د- نسبة لأن بعض البلدان قد تنجح سريعاً في احتواء الفيروس، مثلما فعلت الصين، وبعضها قد تفشل مثل إيطاليا، حتى الآن، ونسبة لأن بعض البلدان قد تنجح في معالجة التشوهات الاقتصادية والمالية التي ستنتج من الأزمة أسرع من غيرها، فإن هذا يعنى أن وجود الوباء والأزمات الاقتصادية الناتجة عنه ستظل موجودة في عدد من البلدان، وهو ما يعنى بدوره **استمرار تقييد الحركة العالمية في بعضه أجزاءها** (الذي يؤثر في جانب الطلب) واستمرار الصدمات والقصور في سلاسل القيمة العالمية للإمداد (الذي يؤثر في جانب العرض) مما يعنى استمرار الأزمة الاقتصادية1.

٢ التغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تُحدثها الأزمة على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السوداني في مستواه الكلي والجزئي:

٢,١ الآثار العالمية المحتملة للكورونا: تسارع صعود الصين كقوة عالمية

السطوة والهيمنة في الاقتصاد العالمي تقوم بصورة رئيسية على مبدأ «الثقة» في الدولة المعينة، على سبيل المثال، فالثقة التي اكتسبتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، في وقت الضعف الشديد الذي كانت تعاني منه بريطانيا وفرنسا وباقي دول «الحلفاء»، هي التي استطاعت على أساسها أمريكا أن تلغى الذهب وتجعل الدولار هو معيار العملات حول العالم. تعتبر الأزمة العالمية الحالية التي سببها فيروس الكورونا واحدة من أهم التحديات التي ضربت كل دول العالم والتي ربما لم يشابهها حدث مشابه لسنوات. الذي يحدث هذه الأيام، وحتى لحظة كتابة هذه الورقة، أن الصين اثبتت للجميع أنها الأقدر بلا منافس في التعامل الفعّال مع هذا التحدي، حيث إن القدرة المؤسسية الفائقة للدولة الصينية في احتواء المرض في مقابل تخبط الدول الأوروبية أو عجزها عن احتواء المرض أو مبادرتها بحلول قد تنجح وقد لا تنجح، وفي مقابل تأخر ردود الفعل الإيجابية والفعالة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت بدورها أكبر دولة تحتوي على مصابين بالفيروس. أضف إلى ذلك، الأخطاء التي ارتكبتها المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن التعاطي مع الأزمة في أمريكا مثل البيت الأبيض ووزارة الأمن الداخلي ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية (CDC)، كل ذلك قوض الثقة في قدرة وكفاءة الحوكمة الأمريكية. أيضاً، فإن التصريحات التي أدلى بها دونالد ترامب نشرت الارتباك وأثارت الشكوك أكثر من التطمين، وبصورة عامة، أثبت ردود فعل القطاعين العام والخاص في أمريكا أنها غير مستعدة للتعاطي الفعال مع الأزمة داخل أمريكا دعك من باقي دول العالم2.

في المقابل فإن ما قامت به الصين (بالرغم من تكتمها على المرض في أول الأمر ومعاقبة بعض الأطباء الذين نبهوا بخطورته) من إجراءات وتدابير واسعة عمت كل الصين واستطاعت فيها الصين أن تعزل ٧٠٠ مليون مواطن صيني، وهو الأمر الذي يتطلب قدر عالي جداً من التنسيق السياسي والالتزام المجتمعي بالتوجيهات السياسية، كما وظفت الصين كل شركات الاتصالات لتتبع حركة المواطنين الأمر الذي ساهم في عزل كل القادمين من المناطق الموبوءة بالفيروس ومنعهم من دخول المناطق التي لم ينتشر فيها بعد3. وبمنتصف شهر مارس كانت الصين قد نجحت في تقليص عدد حالات الإصابة الجديدة بأرقام مفردة (١-٩) بعد أن كان هذا العدد بالمئات في شهر فبراير، وفي يوم ٢٠ مارس لم تسجل مدينة وأهان (المدينة التي ظهر فيها الفيروس لأول مرة) أي حالة إصابة جديدة، الأمر الذي أُعتبر نصراً جديداً

1 Jason Furman, Protecting people now, helping the economy rebound later, in "Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes" editied by Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, Published on 18 March 2020, access on: https://voxeu.org/content/mitigating-covid-economic-crisis-act-fast-and-do-whatever-it-takes

2 Kurt M. Campbell and Rush Doshi, The Coronavirus Could Reshape Global Order, Foreign Affairs, Published on 18 March 2020, access on: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-03-18/coronavirus-could-reshape-global-order?fbclid=IwAR3Pjdrpch5Jq20MysCmpX-k2t6_zp-BzR4WDlVNwxeOrk_5GwdbdWHnnd4o

3 PolyMatter, The Politics of Coronavirus, Published on 20 March 2020, access on: https://www.youtube.com/watch?v=1Pb01T3Ew4Y

للصين1. لم تكتف الصين بهذا الإنجاز فقط، بل عملت على التسويق العالمي لنفسها، فقد قامت الآلة الدبلوماسية الصينية بتقديم أكثر من ٤٠٠ مقابلة تلفزيونية، ونشر أكثر من ٣٠٠ مقال في الاحتفاء بهذا النصر2.

من المهم أيضاً أن نتدارك أنه لا يكفي التعامل الناجح في احتواء الأزمة محلياً لتحقيق شروط القيادة في النظام العالمي فلابد من إبراز مبادرات دولية لاحتواء الأزمة تبرز هذه القيادة عالمياً. وبما أن أمريكا غابت عن المشهد الدولي، وأنه لا فراغ في السياسة كما هو معلوم، فقد سارعت الصين لتغطية هذه الفجوة بعدد من المبادرات التي أظهرت قوتها الناعمة والدبلوماسية وريادتها عالمياً. على سبيل المثال، عندما لم تستجب أي دولة أوروبية لنداء إيطاليا العاجل بخصوص المعدات الطبية ومعدات الحماية، التزمت الصين بصورة صريحة بإرسال ١٠٠٠ جهاز تنفس، ومليوني قناع صحيّ، و٢٠,٠٠٠ بدلة واقية صحية، و٥٠,٠٠٠ جهاز اختبار/قياس للمرض. كما أرسلت الصين فرقًا طبية و٢٥٠ ألف قناع إلى إيران وأرسلت إمدادات إلى دولة صربيا، التي وصف رئيسها التضامن الأوروبي بأنه «حكاية خرافية» وأعلن أن «الدولة الوحيدة التي يمكنها مساعدتنا هي الصين». على صعيد آخر، لم يتأخر القطاع الخاص الصيني عن هذه الجهود، فقد تعهد الملياردير الصيني «جاك ما»، مؤسس ومالك شركة علي بابا، بإرسال كميات كبيرة من مجموعات الاختبار والأقنعة إلى الولايات المتحدة، كما قام بإرسال ٢٠,٠٠٠ جهاز اختبار/ قياس للمرض و١٠٠,٠٠٠ قناع صحي، وألف بدلة واقية صحية لكل من البلدان الأفريقية البالغ عددها ٥٤ دولة3. أخيراً، بدأت الصين في ترتيب تحالفات إقليمية للتعامل مع الأزمة، وتحالفت مع دولة أثيوبيا، متمثلة في رئيسها آبي أحمد، لتوصيل مساعداتها لكل الدول الأفريقية4.

هذا الانجاز على المستويات الثلاث (القوة المؤسسية، القوة الناعمة ومساعدة باقي الدول، عقد تحالفات إقليمية) هو رصيد ضخم من «الثقة» العالمية اكتسبته الصين على حساب أمريكا، وهو من الشواهد أن الصين تصعد بتسارع كبير في المشهد الدولي وقد تتجاوز أمريكا في أعوام قليلة. أخيراً، من الصعب أن نتخيل أن يحدث ذلك في ظل المشهد الحالي، لكن الأمور إذا ساءت أكثر من الوضع الحالي وعجزت أمريكا عن التعامل معها وواصلت الصين في صعودها ولعبها لدور قيادي فإن المسرح الدولي قد يصبح جاهزاً لصعود الصين كأقوى قوة عالمية.

٢,٢ الآثار المحتملة للكورونا على الاقتصاد السوداني: تبدد سراب الدعم الخارجي وإضعاف الموارد المتاحة للإنفاق الحكومي وتعميق اللامساواة الاقتصادية.

على مستوى الاقتصاد الكلي السوداني واحد من أهم آثار انتشار «فيروس كورونا» هو «تبديد سراب المنح الأجنبية» التي كانت تعول عليه الحكومة السودانية الانتقالية منذ تعيينها في خطاباتها وفي خططها. على سبيل المثال، في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠ التي قدمها وزير المالية السوداني قيمة بند المنح الأجنبية فيها يصل ل «٣٢٣,٣ مليار جنيه سوداني»5 وتمثل ٢٧,٤٪ من إجمالي الإيرادات في الموازنة العامة. مع انتشار فيروس كورونا والاستنفار العالمي للتقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، ستكون كل دولة حريصة على استنفار كل مدخراتها في مواجهة المرض. سنذكر التدابير الاقتصادية التي اتخذتها بعض الدول الكبرى في العالم لتلافي الأزمة الاقتصادية في الفصل الثالث، لكننا هنا فقط سنذكر ما حددته بعض الدول ذات العلاقة الوثيقة بالسياق السوداني والتي تشكل الدول المهمة في مجموعة «أصدقاء السودان» التي تعول عليها الحكومة الانتقالية لتمويل الموازنة الحالية.

---

1 RTC, No new cases reported in Wuhan in 24 hours - WHO, Published on 20 March 2020, access on: https://www.rte.ie/news/2020/0320/1124268-china-virus-no-new-cases

2 PolyMatter, Ibid.

3 Kurt M. Campbell and Rush Doshi, Ibid.

4 أفريكان مانجر، من بينها تونس .. الملياردير الصيني "جاك ما" يرسل مساعدات طبية الى إفريقيا، نشر بتاريخ 26 مارس 2020، يمكن الحصول على الخبر على:

https://africanmanager.com/site_ar/%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-/%D8%AC%D8%A7%D9%83-%D9%85

5 هالة حمزة، موازنة السودان 2020 بالأرقام... تركيز أكبر على الدعم الخارجي، العربي الجديد، نشر بتاريخ 23 ديسمبر 2020، الحصول على المقال من:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/12/23/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-2020-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B2-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A

في أمريكا، صرحت الخزانة الفيدرالية بنيتها لضخ ١,٥ ترليون دولار تفادياً لأي أزمة مالية قادمة، أما بريطانيا وفرنسا وألمانيا، فتواجه تحديات صعبة مع الانتشار العالي للفيروس، وخصصت ميزانيات ضخمة لاحتواء الأزمة. على جانب آخر، فالسعودية والإمارات تقومان بتدابير صحية ووقائية واسعة ومكلفة من أجل وقف انتشار الفيروس في هذين البلدين. هذا بالإضافة إلى الحرب النفطية بين السعودية وروسيا والتي أدت إلى انخفاض سعر البرميل إلى أقل من النصف. إذا أضفنا إلى ذلك، الآثار الاقتصادية العالمية للكورونا على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وارتفاع معدلات البطالة، فإن هذا يعني أن كل الدول المذكورة أعلاه سيصعب عليها الالتزام بأي دعم لأن مدخراتها وكل ثروتها ستكون موجهة لتفادي الأزمة، وهو ما سيبدد سراب «الدعم الخارجي» أمام أعين الحكومة الانتقالية السودانية بعد أن حسبته ماءً سيقيها من عطش الأزمة الاقتصادية وعجز الموازنة. وربما تكون هذه فرصة حقيقية للحكومة الانتقالية لتركز جهودها وابداعاتها في حشد الموارد المحلية والسيطرة على مناطق الثروة وموارد في البلد!

ثانياً، في يوم ٢٢ مارس ٢٠٢٠ أعلن وزير الصحة السوداني أن الوزارة تحتاج إلى ٧٦ مليون دولار لاحتواء أزمة الكورونا، وبعد اجتماع وزير المالية والصحة مع اتحاد أصحاب العمل (الذي يمثل القطاع الخاص في السودان) واتحاد المصارف وشركات الاتصالات لتوفير المبلغ السابق، لم تخرج الحكومة السودانية إلا ب ٢٠٠ مليون جنيه سوداني (أي أقل من ٢ مليون دولار من أصل ٧٦ مليون)1. وإذا كان نصيب الصحة في منصرفات الموازنة العامة يعادل تقريباً ٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي (من دون الأخذ في الاعتبار حدوث جائحة صحية مثل الكورونا)، فإن هذه الأزمة الصحية تقتضي تخصيص مزيد من الموارد، قد تفوق ٧٦ مليون دولار، لاحتوائها وهو ما سيشكل قيود حقيقية على بند الإنفاق الحكومي في موازنة العام ٢٠٢٠، بل بحسب تقديرات قام بها بعض الباحثين فإنه من المتوقع أن تصل الصدمة في الإنفاق الحكومي ل ١,٥٤٪ مما كان مخططاً قبل الأزمة2. وهذا أيضاً يضع المزيد من الضغط على الحكومة الانتقالية لتركز جهودها وابداعاتها في حشد الموارد المحلية والسيطرة على مناطق الثروة وموارد في البلد.

ثالثا، على مستوى سوق العمل، فإن عدد معتبراً من موظفي القطاع الخاص والعام في السودان مهددون بفقدان وظائفهم أو الانخفاض الكبير في دخلهم كنتيجة للآثار الاقتصادية للأزمة فيما يتعلق بحركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وجانبي العرض والطلب، خصوصاً مع عدم وجود أي موارد عند الحكومة الانتقالية لتحفيز الاقتصاد السوداني ودعم وحماية هؤلاء الموظفين أو الشركات التي توظفهم، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على أخذ التدابير والسياسات الاقتصادية التي طبقتها باقي الدول والتي سنتطرق لها في الفصل القادم. وقد تؤدي هذه الأزمة إلى خسارة شريحة كبيرة من هؤلاء الموظفين لمدخراتهم وربما ممتلكاتهم (من سيارات أو منازل أو أراضي، إلخ)، وانحدارهم من الطبقة الوسطى لينضموا للطبقة الفقيرة في السودان، بمعنى أن هذه الأزمة قد تعمل على تعميق اللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوداني. أما بالنسبة للعاملين بالقطاع غير الرسمي وهم العاملين في القطاعات التي لا تنظمها الدولة بتدابير وإجراءات واضحة ولا يوجد قوانين تحفظ حقوق العاملين فيها (مثل بائعات الشاي وعمال اليومية في الأسواق وغيرهم) فهؤلاء أكثر عرضة للإصابة بالمرض فهم لا يستطيعون البقاء في بيوتهم واتباع تدابير العزل المنزليّ لأنهم لن يجدون ما يأكلون إذا لم يخرجوا للعمل بصورة يومية. وهذه الإصابة، لا سمح الله، سيكون لها تبعاتها الاقتصادية من فقدان لمصدر الرزق وعدم القدرة على توفير الدخل لأفراد الأسرة خصوصاً مع غياب شبكات الحماية الاجتماعية عند الحكومة السودانية وعدم تفعيل أي برنامج للتحويلات النقدية المشروطة التي كان يتحدث عنها وزير المالية سابقاً، مما يشكل مهدداً لهذه الفئة من العمال للتحول من خانة «الفقر» إلى خانة «الفقر المدقع»، وهو ما يعمل أيضاً على تعميق اللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوداني.

1 فيصل عبد الرحيم، وزير الصحة السوداني بحاجة إلى 76 مليون دولار لمجابهة الكورونا، المرصد العربي، نشر بتاريخ 22 مارس 2020، الحصول عليه من:
https://almarsadar.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-76-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-/%D8%AF

2 Jawhara Kanu, COVID-19 and the Sudanese Economy: A Wake-Up Call or Final Nail in the Coffin?, 500 Words Magazine, Published on 19 March 2020, access on: http://500wordsmag.com/business/covid-19-and-the-su-/danese-economy-a-wake-up-call-or-final-nail-in-the-coffin

٣ كيف تعاملت الدول الكبرى مع الكورونا؟ وهل تناسب هذه المعالجات السياق السوداني؟

بصورة عامة ركزت الاستجابات وردود فعل الدول الكبرى على حزمة من السياسات الاقتصادية والنقدية «الموجهة targeted» تهدف إلى تحفيز الاقتصاد stimulus pack- ages ومعالجات تشوهاته في جانبي العرض والطلب. ففي جانب الطلب، ركزت أغلب هذه السياسات على تحويلات نقدية مباشرة للمتأثرين بالأزمة من المواطنين، وتعويضات للذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة بالإضافة إلى معونات وتأمين للفئة العاطلة. أما في جانب العرض، فقد ركزت السياسات على حماية الشركات من الإفلاس عبر خفض أو إلغاء أو تأجيل تاريخ دفع الضرائب، وتوفير السيولة للبنوك والشركات المالية، بالإضافة إلى تأجيل أو إعفاء ديون الشركات وزيادة حصتها من الإقراض عند البنوك والمؤسسات المالية، وتقديم ضمانات الائتمان للشركات، مع تركيز وتساهل في دعم الشركات الصغيرة والناشئة التي تعاني من مشاكل في دفع متطلباتها المالية الشهرية. وسنستعرض هنا استجابات بعض الدول للأزمة، ثم نناقش ماذا كانت هذه الاستجابات قابلة للتطبيق في السياق السودانيّ أم لا.

على سبيل المثال، أعلنت بريطانيا عن حزمة سياسات حماية لم يسبق لها مثيل، حيث تتضمن خطة الحماية ٣٣٠ مليار جنيه إسترليني مقدمة في صورة إعفاءات ضريبية، و٢٠ مليار جنيه استرليني لحماية الشركات والأسر التي ستعاني من الانهيار الاقتصادي الناجم عن انتشار الفيروس. كما أعلنت عن برنامج لحماية الوظائف من الأزمة سيستمر بصورة مبدئية لثلاثة أشهر ابتداءً من أبريل، وسيعطى كل الشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية منح مالية تغطى ما يصل إلى ٨٠٪ من متوسط مرتبات العاملين بهذه المؤسسات بقيمة تصل إلى ٢٥٠٠ جنيه إسترليني للفرد شهرياً بحيث لا يفقد العاملين في هذه المؤسسات وظائفهم ولا مرتباتهم. كما أعلنت الحكومة البريطانية تأجيل ضريبة القيمة المضافة VAT وتجميدها حتى شهر يونيو، وستعطى قروضاً لكل الشركات المتأثرة بالأزمة خالية من الفوائد لمدة سنة كاملة. أما بنسبة لمن يعملون لصالح أنفسهم Self-em- ployed فإنهم سيحصلون على إعانة مرضية بقيمة ٩٤,٢٥ جنيهًا إسترلينيًا في الأسبوع، كما أعلنت عن حزمة من المنح المالية تصل قيمتها ل ٢٥ ألف جنيه إسترليني للشركات العاملة بقطاع الخدمات. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والناشئة التي يعمل بها أقل من ١٠٠ موظف فيمكنها الحصول على منح بقيمة ١٠ ألف جنيه إسترليني1. أما ألمانيا ففي ١٣ مارس ٢٠٢٠ أعلن وزير المالية عن حزمة لا تقل عن تلك الحزمة التي أعلنتها بريطانيا وأطلق على تلك الحزمة «البزوكا Bazoo- ka» تعبيراً عن ضخامتها وقدرتها المالية الكبيرة!2

أما سنغافورة فهي كذلك أعلنت عن حزمة سياسات تحفيزية واسعة، تضمنت ٤ مليار دولار سنغافوري بهدف دعم واستقرار الأفراد المتأثرين من آثار أزمة الكورونا وغطى هذا المبلغ أغلب القطاعات العمالية المتأثرة من عمال محليين وموظفين سنغافوريين، بالإضافة إلى مدفوعات نقدية لمرة واحدة تتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ دولار سنغافوري لكل مواطن سنغافوري يبلغ من العمر ٢١ عامًا أو أكثر وذلك لمساعدة الأسر على تحمل تكاليف المعيشة. أما للشركات، فقد قررت سنغافورة تطبيق خصومات على ضريبة دخل الشركات تصل إلى ٢٥ ٪ من إجمالي الضرائب المستحقة الدفع في عام ٢٠٢٠، ومساهمة الحكومة في تمويل القروض لرأس المال العامل، وزيادة المرونة في مدفوعات الإيجار للمؤسسات التجارية، وتمويل برامج التدريب وإعادة التدريب في السياحة والنقل والقطاعات المتضررة الأخرى3. وعموماً بلغت حزمة الدعم الحكومي للاقتصاد في سنغافورة ما قيمته ٥٥ مليار دولار سنغافوري، أي ما يعادل ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي لسنغافورة4. وقريب من هذه المعالجات طبقتها كوريا الجنوبية وماليزيا وعدد من الدول الكبرى في آسيا، وعلى رأسها وقيادتها الصين التي طبقت كل السياسات سابقة الذكر على نطاقات واسعة وبمبالغ أكبر، وكان أبرز ما يميز تطبيقها للسياسات اعتمادها الكبير على التكنولوجيا الحديثة وتقنية

1 Phillip Inman, UK state support for business and workers reaches new heights, The Guardian, Published on 20 March 2020, access on: https://www.theguardian.com/world/2020/mar/20/uk-state-support-for-business-and-workers-reaches-new-heights

2 Peter Bofinger et.al, Ibid.

3 Danny Quah, Singapore's response to Covid-19, CEPR Policy Portal, Published on 20 March 2020, access on: https://voxeu.org/vox-talks/singapores-response-covid-19

4 Tang See Kit, COVID-19 Resilience Budget: 'Landmark' S$48 billion package to tide Singapore through 'unprecedented' crisis, CNA, Published on 26 March 2020, access on: https://www.channelnewsasia.com/news/singapore/covid-19-resilience-budget-package-economy-jobs-employment-12578910

الاتصالات والذكاء الاصطناعيّ وتحليل البيانات.

القاسم المشترك بين كل هذه المعالجات أنها تحتاج إلى فائض مالي ضخم أو قدرة واسعة على الاقتراض، كما أنها تحتاج إلى توفر قدرة مؤسسية عالية لتطبيق هذه السياسات بعد حشدها للموارد. كلا الشرطان السابقان غير متوفران في أغلب الدول النامية، والسودان من ضمن هذه الدول. حتى خيار طلب «المساعدة» والعون من الدول الكبرى والمجتمع الدولي لن يفيد كثيراً لأن هذه الدول هي الأخرى قد بدأت في توظيف كل مخزونها المالي وقدراتها المؤسسية والاقتصادية في تفادي آثار الأزمة في بلادها، دعك من أن تساعد غيرها. إذاً فلا خيار أمام السودان إلا توظيف الموارد والبنية التحتية المتاحة لديه لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية، وهو ما سنفعله في الفصل الرابع والأخير لهذه الدراسة.

٤ كيف يجب أن نتعامل في السودان مع التحدي الاقتصادي للكورونا؟

٤,١ أهداف وتحديات السياسات الاقتصادية لمعالجة آثار الأزمة

يمكننا القول بأن الهدفين الرئيسيين الذي ينبغي أن تركز عليهما السياسات الاقتصادية في التعامل مع هذه الأزمة هما: المساعدة في تقوية وتعزيز النظام الصحي وأنظمة الرعاية في البلد لأن انهيار النظام الصحي له عواقب وخيمة في أعداد الوفيات وفي سلوك عامة المجتمع، أما الهدف الثاني فهو حماية الاقتصاد من الانهيار خلال مدة «شلل جزئيّ أو كليّ في الاقتصاد» قد تمتد من ٤-٦ أشهر حتى تتضح الأمور. لكن لتحقيق هاذين الهدفين هنالك ثلاث تحديات وقيود ستواجه أي حزمة من السياسات ستحاول الحكومة السودانية، وأي حكومة في العالم، تطبيقها1:

أ- عدم وضوح الرؤية: أي حزمة من السياسات الاقتصادية يتم صياغتها بعد معرفة أو تقدير بمدة تطبيق هذه السياسات، لكننا لا نعرف متى ستنتهي هذه الأزمة الصحية ولا نعرف مدى نجاعة وفاعلية الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة في « تسطيح المنحنى» والحد من انتشار المرض، ولا نعرف أيضاً طبيعة وتداعيات هذه الأزمة على القطاعات الاقتصادية في السودان بشكل دقيق.

ب- العامل الزمنيّ: في معظم الأحيان تتكشف الأزمات المالية والاقتصادية بصورة بطيئة وتكون هنالك مؤشرات على تحول الوضع من سيء إلى أسوء. على سبيل المثال، فالأزمة المالية للعام ٢٠٠٨ بدأت مؤشراتها منذ عام ٢٠٠٦2، بمعنى أن هذه الأزمة أخذت تقريباً سنتين لتصل إلى ذروتها ولكن الجميع كان يعلم أن هنالك أزمة مالية في الأفق. لكن ما نعيشه الآن هو وصول الأخبار بصورة «يومية» عن انتشار الوباء وعن تداعياته الاقتصادية، التعاطي مع أزمة تتكشف أبعادها بصورة يومية هو تحدى كبير للسياسات الاقتصادية نسبة لغياب الجاهزية عدم القدرة على التنبؤ بما هو قادم.

ج- توفر العامل البشري والتنسيق بين مجهوداته في التعامل مع الأزمة: خلال الأزمة المالية للعام ٢٠٠٨ كان الموظفون يذهبون لمكاتبهم بصورة يومية، بينما الآن الغالبية العظمي من البشر تعمل من منازلها، وبعضهم يخشى فعلاً من انتشار المرض، وبعضهم مشغول بالاعتناء بأطفاله بعد إغلاق كل المدارس. وهذا ينطبق على الفريق الذي سيصوغ هذه السياسات الاقتصادية، وعلى الطاقم الحكومي الذي سيعمل على تنسيق تطبيق هذه السياسات في كل الوزارات، وعلى البنوك والمؤسسات التي ستعمل على تطبيقها. إذا كانت أي حزمة سياسات جديدة تواجه صعوبات إدارية وفنية جمة في الظروف العادية، فما بالك بهذه الظروف الاستثنائية التي نعيشها!

٤,٢ حزمة السياسات والتوجهات الاقتصادية المقترحة: -

بالرغم من التحديات الثلاث سابقة الذكر، وبالرغم مع عدم مناسبة حزمة السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدول الكبرى مع السياق السوداني لشح الموارد والإمكانات، وبالرغم من عدم وجود ممارسات وسياسات أثبتت فاعليتها في التعاطي مع الأزمة في باقي الدول النامية، فبالنظر للسياق السوداني أعتقد أن حزمة السياسات والتوجهات التالية يمكن أن تكون فاعلة جداً في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على المواطن السوداني، وهي قابلة للتطبيق ولا تحتاج إلى حشد موارد غير موجودة:

1 Jason Furman, Ibid.

2 بدأت الأزمة في الظهور بعد أن بلغت انفجرت فقاعة الإسكان الأمريكية في عام 2006، وبعدها بدأت المؤسسات المالية الأوروبية تواجه مشاكل في صيف عام 2007 أيضاً فقد تباطأ النشاط الاقتصادي على مدار عام 2007 في الولايات المتحدة، ثم كان من الضروري إنقاذ بنك بير ستيرنز من الانهيار في مارس 2008، ثم أخيراً انهار بنك ليمان براذرز وأعلن إفلاسه في سبتمبر 2008، وهذا المؤشر الأخير هو ما يعتبره الكثيرين بداية الأزمة المالية وقتها

أ- بناء الثقة في القيادة السياسية.

شرحنا سابقاً آليات تأثير الأزمة على جانبي العرض والطلب، لكن النقطة المهمة أن مدى إتفاق هذا التأثير يعتمد بصورة كبيرة على سلوك غالبية المجتمع (في جانب الطلب) والشركات (في جوانب العرض المتعلقة بالاستثمار والأسواق المالية1)، الذي ينطلق بدوره من «**قناعات وتوقعات» المجتمع والشركات في القيادة السياسية وقراراتها**2. لذلك فإن اكتساب القيادة السياسية والاقتصادية ل "ثقة» المواطنين وتقديرهم وتضامنهم، أمر مهم جداً في التقليل من آثار الأزمة الاقتصادية خصوصاً ما يتعلق بنوبات الهلع والتخوف التي قد تؤدي إلى نقص حاد في المواد التموينية، كما أن هذه الثقة ستؤثر في استجابة المجتمع لتوجهات القيادة السياسية وهو ما سيساعد بدوره في التقليل من سرعة انتشار المرض. بناء هذه الثقة يمكن أن يتم عبر عدة جهود أهمها العمل على أربعة محاور: **إظهار التعاطف والتضامن مع المتأثرين بالأزمة، خلق وسائل اتصال فعالة مع الناس، بيان وتوضيح حزمة السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة لتخفيف الآثار الاقتصادية من الأزمة، الوضوح والدقة حول «الإمكانات، والتحديات والمخاطر» الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة في إدارة التوقعات والثقة في القيادة السياسية**. ولعل من أبرز الدول التي قدمت مثالاً ناجح في بناء الثقة في القيادة السياسية كانت دولة سنغافورة3 التي قدمت بعض الأمثلة الجديرة بالذكر لفهم ممارسات بناء الثقة في القيادة:

- في ٧ فبراير، وفي بدايات ظهور وانتشار المرض، ظهر هلع شديد في السلوك المجتمعيّ انعكس في طلب عالي على المواد التموينية وأدي إلى حدوث ندرة في الأسواق التموينية (السوبر ماركت). في اليوم التالي مباشرة، خرج رئيس الوزراء في خطاب تلفزيوني لجميع المواطنين شرح فيه «الإمكانات والتحديات والمخاطر» حيث تحدث عن الاحتياطيات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تستفيد منها سنغافورة، وما هو الجديد في التهديد الذي يشكله فيروس الكورونا الجديد، وما هي التدابير التي قررت الدولة اتخاذها، وكيف يمكن للأفراد السنغافوريين المساعدة. والأهم من ذلك، أشار الخطاب إلى أن كلما ذكر من إستراتيجيات وسياسات قد تحتاج إلى إعادة النظر في حالة تطور الوضع والحصول على معلومات وبيانات جديدة.

- في نهاية فبراير، أعلن رئيس الجمهورية أنه سيقتطع مرتب شهر كامل من راتبه ومن كل القيادة السياسية (رئيس الوزراء، وباقي الطاقم الوزاري، وجميع المناصب السياسية العليا في سنغافورة)، وفي نفس الوقت أعلن وزير المالية أن كل العاملين في الخطوط الأمامية في القطاع الصحي سيحصلون على مكافأة شهر إضافي. وقد تحدثنا سابقاً، عن طبيعة حزمة السياسات والمساعدات التي أطلقتها الحكومة السنغافورية لحماية الوظائف والشركات والشرائح المتأثرة بالأزمة والتي وصلت ما قيمته ٥٥ مليار دولار سنغافوري، أي ما يعادل ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي لسنغافورة.

باختصار، **نجحت سنغافورة في بناء خطاب واضح ومتسق وذو مصداقية عالية، وهو ما نتج عنه ثقة كبيرة في القيادة السياسية**، التي أنتجت بدورها استقراراً معقولاً في آليات العرض والطلب. في ١١ مارس وفي مقابلة إخبارية لقناة CNBC الإخبارية اختصر وزير الخارجية السنغافوري منهج سنغافورة في كلمات معبرة قائلاً: **" أنت تعرف حكومة سنغافورة، نحن نأخذ الأمور بصورة جادة جداً جداً، نستعد للأسوأ، نقوم بتجهيز جميع تدابيرنا وإجراءاتنا بصورة منظمة ومتسقة، نتواصل مع شعبنا، ثم يفهم شعبنا ما نقوم به"**٤.

ب- المساومة الضريبية: تقليل الضرائب على الشركات أو اعفائها تماماً في مقابل إعطاء هذه الشركات إجازات مدفوعة الأجر كلياً أو جزئياً لغالبية العمال لمدة ثلاثة أشهر مع الالتزام بعدم زيادة أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية.

بحسب الغالبية العظمي من الدراسات الصحية وممارسات كل الدول الآن، فإن المفتاح الرئيسي للتقليل من انتشار وباء

1 في 12 من مارس عندما صرحت كرستين لاجارد، رئيسة البنك الأوروبي المركزي المعنى بإدارة القضايا المالية في الاتحاد الأوروبي، بأن البنك ليس مهتم بتقليل انتشار الوباء أثر ذلك مباشرة في أسواق الأسهم والأوراق المالية، لكنها تراجعت عن قولها في اليوم التالي كما خرج كبير اقتصادي البنك الأوروبي المركزي موضحاً أهم الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك في احتواء الأزمة، هذا التدارك أثر بصورة إيجابية على الأسواق المالية. وهو ما يؤكد تأثير الخطاب و«الثقة» في بعض جوانب الاقتصاد، خصوصاً الأسواق المالية والأسهم.

2 Peter Bofinger et.al, Ibid.

3 Danny Quah, Ibid.

4 CNBC, Be prepared for the long haul on Covid-19: Foreign Minister Vivian Balakrishnan, Published on 18 March 2020, access on: https://www.straitstimes.com/singapore/be-prepared-for-the-long-haul-on-covid-19-foreign-minister-vivian-balakrishnan

الكورونا هو تحقيق أكبر قدر من «التباعد الاجتماعيّ» وأهم آلية لتحقيق هذا التباعد هو العزل المنزلي أو البقاء في المنزل. لكن هذا التوجيه يستحيل على الموظفين والعمال في الشركات الخاصة اتباعه مالم تلتزم الشركة تجاههم بتغطية كاملة أو جزئية لرواتبهم خلال مدة العزل المنزلي التي تُقدر بشهرين أو أكثر. كما رأينا في الدول الكبرى مثل سنغافورا وبريطانيا، تقوم الدولة بدفع مرتبات هؤلاء الموظفين والعمال. أما في السودان وبالرغم من عدم وجود موارد يمكن أن تغطى بها الدول هذه التكلفة، لكن الدولة السودانية لا تزال تحتفظ بحقها في الضرائب من هذه الشركات الخاصة. ما يمكن فعله الآن هو توصل الحكومة لاتفاق بينها وبين الشركات الخاصة بأن يتم إعفاء جزئي أو كلي أو تأجيل لضرائب أرباح الشركات وضرائب القيمة المضافة، في مقابل التزام هذه الشركات بدفع كليّ أو جزئي (يتم الاتفاق الواضح على النسبة التي ستلتزم الشركة بدفعها للموظفين) لرواتب الموظفين والعمال طوال مدة زمنية العزل المنزلي التي قد تصل لثلاثة أشهر. في هذا السياق، يمكن أيضاً توجيه البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بإعطاء القروض الميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الأزمة حتى تستطيع دفع تكاليفها خلال هذه المدة من دون التخلي عن عمالها وموظفيها.

ج- التوظيف الصناعي: دعم الشركات والمبادرات ذات الصلة بالقطاع الصحي (شركات العطور والأزياء)

يجب أن يتم حشد كل الموارد الممكنة وتخصيصها لصالح القطاع الصحي، مع دعم كبير، في صورة منح مالية وإعفاءات ضريبية وقروض بنكية ميسرة، للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تعمل على إنتاج منتجات تساعد في تقوية النظام الصحي وقدراته وتوفير المنتجات الصحية الضرورية لتقليل تفشى المرض مثل الشركات العاملة في إنتاج المعقمات والكمامات وأدوات الكشف عن المرض، وغيرها. على سبيل المثال، قامت عدة شركات يابانية متخصصة في الأزياء بتغيير خط إنتاجها من الملابس الداخلية إلى إنتاج الكمامات الطبية، على سبيل المثال قامت شركة أتسومي للأزياء At-sumi Fashion باستخدام بطانة القماش التي تستخدم في إنتاج حمالات الصدر بعد أن أدرك أحد الموظفين أنه يتم استخدام نفس مواد هذه البطانة في تصنيع الأقنعة الطبية1. كما يمكن أيضاً أن يتم توظيف شركات العطور في إنتاج معقمات بأعداد كبيرة وأسعاره في متناول يد عامة الناس، خصوصاً أن مثل هذه المبادرات قد ظهرت بالفعل في السودان (مثل المبادرة التي قام بها بعض الصيادلة والشركات لتصنيع المعقمات بمعايير منظمة الصحة العالمية2)، وتحتاج الحكومة فقط إلى حصرها ثم تحديد مقدار الدعم وآلية قياس وضبط جودة منتجات هذه الشركات.

من الشركات التي يمكن أن يكون لها دور مهم في توفير المعقمات الصحية هي الشركات العاملة في إنتاج السكر حيث إنها تكون قادر على استخلاص الإيثانول من «مولاص» قصب السكر، وهي مادة تبلغ نسبة تركيز الكحول فيها ٩٩,٥٪ بمعنى أنه يصلح للاستخدام في صناعة الأدوية والمعمقات (التي تحتاج فقط إلى تركيز أكثر من ٧٠٪ بحسب توجهات وزارة الصحة). خصوصاً أنه وبحسب دراسة أعدتها شركة سكر كنانة في العام ٢٠١١، فإن القدرة الإنتاجية لوقود الإيثانول من مشاريع السكر الموجودة في السودان وقتها تبلغ ١١٠ ملايين ليتر سنوياً، ستنتج منها كنانة وحدها ٦٥ مليون ليتر فيما تنتج شركة السكر السودانية ٤٥ مليون ليتر، ويمكن أن ترتفع هذه الكميات لتبلغ أكثر من بليون ليتر بحلول سنة ٢٠١٤، كما أوضحت الدراسة بأن مدخلات إنتاج الإيثانول يمكن أن تكون أيضاً من الذرة والشمندر والقمح والشعير والبطاطا والفواكه . ومنذ بداية الأزمة الصحية للكورونا قامت شركة كنانة بالتبرع ب ٨٥ ألف لتر إيثانول لجهود التعقيم ضد كورونا ، وللأسف فإذا أخذنا إنتاج الشركة في ٢٠١١، وبافتراض عدم حدوث أي تطوير في سعة الإنتاج، فإن ما تبرعت به الشركة لا يساوي ولا ١٪ من كمية الإيثانول الذي تنتجه الشركة سنوياً! لذلك كلما ينبغي فعله فقط أن توجه الحكومة الشركة لتوفير المواد اللازمة لشركات الأدوية التي يمكن بقليل من المعالجة أن تنتج المعمقات من

1 Ryusei Takahashi, As mask supplies dwindle, Japanese bra maker offers support where it's most needed, The Japan Times, Publsihed on 21 March 2020, access on

2 العربية، أزمة معقمات في السودان.. ومبادرات لتوفيرها مجاناً، نشر بتاريخ 21 مارس 2020، الحصول عليه من:

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2020/03/21/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%82%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%87%#D8%A7-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%8B

الإيثانول، وبهذه الملايين من الإنتاج قد تكون شركة كناكة وحدها قادرة على توفير المواد اللازمة لتصنيع المعمقات الكافية لكل السودان.

د- التوظيف التكنولوجي: تفعيل خدمة الدفع عبر الموبايل كآلية لإيصال أي دعم مالي يمكن حشده محلياً أو خارجياً للشرائح الضعيفة والمهمشة، وإلغاء فواتير الكهرباء والمياه للمناطق الأشد فقراً:

ذكرت سابقاً بأن بالنسبة للعاملين بالقطاع غير الرسمي وهم العاملين في القطاعات التي لا تنظمها الدولة بتدابير وإجراءات واضحة ولا يوجد قوانين تحفظ حقوق العاملين فيها (مثل بائعات الشاي وعمال اليومية في الأسواق، وبائعي الشوارع وغيرهم)، والذين يمثلون أكثر من ٦٠٪ من العمال في السودان1، فهؤلاء أكثر عرضة للإصابة بالمرض فهم لا يستطيعون البقاء في بيوتهم واتباع تدابير العزل المنزليّ لأنهم لن يجدون ما يأكلون إذا لم يخرجوا للعمل بصورة يومية. حتى تستطيع الدولة اقناع أمثال هؤلاء بالبقاء في البيوت أو تسهل عليهم إجراءات العزل المنزليّ عليها أن توفر لهم دخل ثابت يمنعهم من الخروج للعمل. المشكلة هنا، هو عدم توفر أي آلية لإيصال الدعم المالي لهؤلاء خصوصاً أن نسبة الشمول المالي، أي نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات بنكية، في السودان لا تتجاوز ال ١٥٪.

في ورقة سابقة نشرها مركز تأسيس عن «أثر رفع الدعم عن الفقراء» ذكرت أن الطريقة الوحيدة المتوفرة للحكومة الانتقالية والتي يمكن الاعتماد عليها لتطبيق التحويلات النقدية للفقراء هي آلية الدفع عبر الموبايل وتحويل الرصيد. وذكرت أنه وفي ظل القصور الكبير في تحقيق الشمول الماليّ وضعف المؤسسات المصرفيّة والبنوك (المتمثل في عدم وجود قنوات توزيع فعالة مثل الفروع المتعددة والمنتشرة للبنوك، ومثل توفر أجهزة الصراف الآلي ATMs)، مع الضعف في البنية التحتية من طرق وجسور (التي تساعد بدورها في إنشاء الفروع البنكيّة في المناطق النائيّة والبعيدة) في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض Low-income Countries في أفريقيا وآسيا، كل ذلك، جعل عدداً مُعتبراً من هذه الدول تسعى لتحقيق هذا الشمول الماليّ المفقود وتقديم الخدمات البنكيّة والمصرفيّة عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والبنيّة التحتيّة لشركات الاتصالات في بلادها. على سبيل المثال، في ديسمبر من العام ٢٠١٦، بلغ عدد خدمات الدفع عبر الموبايل النَشِطة (التي تقدم الخدمات المصرفيّة والبنكيّة للمواطنين) أكثر من ١٤٠ خدمة تعمل في ٣٩ بلد أفريقيّ، وبلغ عدد حسابات المستخدمين لهذه الخدمات أكثر من ٢٧٧ مليون في دول أفريقيا جنوب الصحراء2. وحتى نعرف ضخامة حجم تحويلات الأموال عبر الهواتف المحمولة، فقد أشارت الدراسات الاقتصاديّة مؤخراً أن نسبة التحويلات الإجمالية للأموال عبر الهاتف المحمول في أفريقيا قد تجاوزت مجموع التحويلات عبر النظام المصرفي بجميع بنوكه ومؤسساته النقديّة3.

في السودان، قام الرئيس المخلوع، بتدشين خدمة الدفع عبر الموبايل في مطلع سبتمبر للعام ٢٠١٦، وتهدف الخدمة إلى الاستفادة من الانتشار الكبير لشركات الاتصالات في تحقيق أكبر نسبة من الشمول الماليّ في السودان. فقد بلغ عدد شرائح الموبايل الفاعلة لشركات الاتصالات إلى أكثر من ٢٨ مليون شريحة، وتغطي هذه الشركات أكثر من ٨٤٪ من المساحة السكانيّة في السودان، الأمر الذي جعلها الشريك الاستراتيجيّ لتنفيذ خدمة الدفع عبر الموبايل والمساعدة في الوصول لأعداد كبيرة من المواطنين الذين لا يمتلكون حسابات بنكيّة. بالرغم من الأفق الكبير لخدمة الدفع عبر الموبايل في حل كثير من إشكالات السيولة والشمول المالي في السودان، فحتي اليوم، وبتعبير وزيرة الاتصالات والتكنولوجيا السابقة الدكتورة تهاني عطية: «لم يبرح هذا المشروع مكانه» ولم يتحقق الانتشار المطلوب للخدمة، وذلك لعدة أسباب متعلقة بنموذج العمل Business Model وطبيعة الشراكات التي تم تأسيس الخدمة عليها، بالإضافة إلى تحديات الاقتصاد السياسيّ وصراعات النفوذ التي عطلت إطلاق الخدمة. وأزعم بأن إعادة النظر في خدمة الدفع عبر الموبايل، وبناء نموذج عمل تشاركيّ جديد يقوم على اللامركزية ويستقطب شبكة تجار الرصيد التي تجاوزت

1 https://www.sd.undp.org/content/sudan/en/home/countryinfo.html

2 GSMA. (2017). The State of Mobile Money in Sub-Saharan Africa. Retrieved from: https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/programme/mobile-money/2016-state-mobile-money-sub-saharan-africa

3 Berg Insight. (2015). Mobile Money in Emerging Markets Report. Retrieved from:

http://www.berginsight.com/reportpdf/productsheet/bi-mm2-ps.pdf

ال ٥٠ ألف عامل والتي تغطي كافة ولايات السودان، من شأنه أن يزيد من قدرة الدولة على الوصول للفقراء والقيام بكل التحويلات النقدية في المستقبل، وهو مما يمكن أن يشكل أحد اللبنات الرئيسيّة لبناء شبكة أمان اجتماعيّ فعالة وعادلة في السودان.

ربما قد يصعب إطلاق هذه الآلية في الأيام القليلة القادمة، لكن على الأقل يجب استثمار هذه الفترة لإصلاح ما يمكن إصلاحه وإطلاق الخدمة ولو بصورة تجريبية بغرض التحسين بالتجربة، المهم أن نبدأ. ولو أن الجهات المختصة بدأت بصورة جادة في العمل على تطوير وتحسين هذه الخدمة منذ نوفمبر السابق لكنت هذه الخدمة الآن مفعلة وقابلة للاستعمال لإيصال الدعم المالي الذي سيتم حشده محلياً أو دولياً للشرائح المهمشة والفقيرة.

كما يمكن أيضاً تقديم الدعم في صورة إعفاء من فواتير الكهرباء والمياه في الأحياء والولايات التي تعلم الحكومة انتشار الفقر والهشاشة فيها. على سبيل المثال، فيمكن إلغاء هذه الفواتير للأحياء الطرفية في الخرطوم حيث تكثر البيوت العشوائية ويكثر العمال في القطاع غير الرسمي. وكمثال آخر، يمكن التركيز أيضاً على باقي الولايات التي ترتفع فيها نسبة الفقر، حيث إن ولاية الخرطوم وهي من أقل الولايات في معدلات الفقر (حيث تبلغ نسبة انتشار الفقر فيها ٢٦٪)، مقارنة بولايات مثل جنوب كردفان (نسبة الفقر فيها ٦٠٪)، شمال دارفور (نسبة الفقر فيها ٦٩٪)، جنوب دارفور (نسبة الفقر فيها ٦١٪)1، المهم هنا أن تعتمد الحكومة على بيانات دقيقة حول أكثر المناطق هشاشة وحاجة للدعم.

أخيراً، فعلى الحكومة في أي حزمة من السياسات ستنتهجها أن تراعى مبدأين رئيسيين، أولاً، تنوع الحلول والسياسات وذلك أننا لا نعرف حتى الآن آثار وتداعيات الأزمة بالضبط ولا نعرف أيضاً ماهي نوعية السياسات التي فعلاً قد تؤثر وتنجح وماهي السياسات القابلة للفشل وبعضها قد يحابى فئة في مقابلة فئة، لذلك لابد من تنوع السياسات حتى نضمن أكبر قدر من التأثير. ثانياً، لابد أن نتأكد من ديناميكية الحلول وقابليتها للتعديل والتطوير والتمديد تلقائياً، خصوصاً مع التغييرات اليومية للأزمة الحالية2.

حفظ الله السودان وأهله من كل سوء، وأعان البشرية لتجاوز هذه الفترة العصيبة، آمين!

1 صديق أمبده، نحو إصلاح مؤسسي وسياسات اقتصادية داعمة للاستقرار (بعد التوافق السياسي)، ورقة عمل قدمت في الورشة التي نظمتها مجموعة الديمقراطية أولاً في مدينة نايروبيّ، 2014.

2 Jason Furman, Ibid.